

بعد ايام التشريق لا يلزمه قضاء يوم العيد و ايام التشريق بل يلزمه صيام ما
من السنة هذا قياسه وهذا هو لان قوله هذه السنة عبارة عن ثلثي عشر شهر
من وقت النذر الى وقت النذر وهذه المدة لا تخلو عن هذه الايام فلا يحتاج الى
المحل ليكون نذرا لها وكان اذا لم يعين السنة وكان شرط التتابع لالسنة
التابعة لا تعينها لكن بفضيها في هذا الفصل و صولة تحقيقا للتتابع
بقدر الامكان بخلاف الفصل الاول وهو ما اذا نذر لسنة معينة لا يتم
ليشترط ان يتب وانما هو متبنا و كرمضان ولهذا لا يعيد الا اذ اظفر يوما و ثانيا
يعيد اذا اقتدر الشرط ولو صام هذه الايام اجزاء لا يداها وكما التزمه و ثانيا
في الفصلين خلافا لغيره والثالث في وقد بينا الوجه فيه ولولم يشترط التتابع
لا يجزى به صوم هذه الايام ويقضى خمسة وثلاثين يوما لان السنة المتكتم
من غير ترتيب اسم الايام معروفة قدر السنة فلا يدخل في النذر هذه الايام
ولا شهر رمضان بل يلزمه من غيرها قدر السنة فاذا اداها في هذه السبعة
اذا اها ناقصة فلا يجزى به عن اكامل وشهر رمضان لا يكون الا عن رمضان فيجب
عليه قضاء قدره بخلاف الفصلين الاولين لان رمضان داخل في النذر فلم
يصح التزامه في الفصلين الاولين بالنذر احد عشر شهرا وفي الفصل الثالث
اثناعشر شهرا لعدم دخول رمضان فيه ولو نوى يمينا او نذرا ويمينا ونذرا
فعلى ما تقدم من الوجوه الستة باختلاف الواقع فيها **في قضاء رمضان**
شرح فيها ظم افطر اي ان شرح في الصوم في هذه الايام الخمسة ثم افسده لا
عليه قضاء وعن ابن يوسف رحمه الله عليه القضاء لان الشرع ملزم كالنذر
كما في سائر الايام والتميز لا يمنع صحة الشرع في حق القضاء كالشرع والقضاء
في الاوقات الكروية ولا في حنيفة ان صوم هذه الايام ما هو مقتضاه
ولم يجب عليه اتمامه ووجوب القضاء بالشرع يبنى على وجوب اتمامه
فلا يجب وهذا لانه بنفس الشرع يكون من تكبيل الله لا انه صوم فيكون
اعراضا عن اجابة دعوى الله تعالى فاسر بقطعه بخلاف النذر بصوم العيد
لانهم يصومون تكبيل الله نفس النذر لانه التزام طاعة الله تعالى ولما المعصية
بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لان ضرورات ايجاب المباشرة وكذا
الشرع في الاوقات الكروية حيث لا يصبر من تكبيل الله بنفس الشرع ولان
التميز عنه القلابة وطم الشرع لا يصبر من تكبيل الله بنفس الشرع ولا في السنة
عنه الصلاة وفي الشرع ليس بصلاة حتى لا يثبت به الخالف لانه لا يصلح لم

بشهر

ليعد للشرع وهو الموجب للقضاء دون الصلاة فصان كالنذر ولا يملكه
الا اذا و بذلك الشرع في الصلاة لا على وجه الكراهية بان يسلك حتى لا يرض
الشرع في حال الفرق بينهما من جهته والله سبحانه اعلم **باب الاعتكاف** وهو
في اللغة الاقامة على الشيء ولزمه وجس النفس عليه ومنه قوله تعالى ما هذه
التماثيل التي انتم لها عاكفون وقوله تعالى يعكفون على اصنام لهم وفي الشرع هو
الاقامة في المسجد واللبث فيه مع الصوم والنية فان الله تعالى وطير بيوتهم
والعاكفين والمعنى اللغوي فيه موجود مع زيادة وصف **باب مع سنن ابي**
في مسجد بصوم ونية اي جعل اللبث في المسجد سنة بشرط نية الاعتكاف في صوم
وقد لا التقدير في الاعتكاف مستحب وقال صاحب الهداية والصحيح انه سنة مكمل
لان النبي صلى الله عليه وسلم وانسب عليه في العشر الاخيرين من رمضان والمواظبة
لدليل السنة والمخبر انه يقسم الى ثلاثة اقسام واجب وهو المنذور وسنة وهو
في العشر الاخيرين من رمضان ومستحب وهو في غيره من الايام من غير وجوب
الاعتكاف ان فيه تفريع القلب من امور الدنيا وتسليم النفس الى المولى لا
عبادة ونيته وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبث فنية
لانها يبنى عليه وشروطه النية والمسجد والصوم وهو مذهب على ان عمره على
وعايشه وغيرهم حتى الله منهم وقد الشافعي في الصوم ليس بشرط له لما روى
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صوم الا ان يجعله على
نفسه رواه الارطقاني وقد رفعه ابو بكر بن محمد بن احمد السوسني وغيره
لا يرفعه وروى في الصحيح ان عمر رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
كنت نذرت فلجأه ليه ان اعتكف اياه في المسجد الحرام قال اوف بنذر لك
فاعتكف ليلة وهي لا تقبل الصوم وعن ابن عمر بن عبد الله بن جعفر في ذلك
وصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد اسلامه فقال اوف بنذر لك رواه الامام
وقال اسناده حسن فلو كان الصوم من شرطه لما احتاج الى ايجاب صوم
فيه ولان الصوم اصل نفسه وهو احاد كان الدين فكيف يكون شرطا
لغيره والشروطية تبنى عن النتيجة فكيف يكون تبعا له هو وانه لنا احد
عابضة رضي الله عنها قالته السنة على المعتكف الا يعود من ايضا لا يشهد جنازة
ولا يسلم مرة ولا يباشرها ولا يخرج الا ما لا بد منه ولا اعتكاف الا بالصوم
ولا اعتكاف الا في مسجد الا فيما عدا رواه ابو داود وشيخه لا يعرف الا ما عدا ولم
يروا انه عليه الصلاة والسلام اعتكف بالصوم ولو كان جائزا للفعل يعلى كما

95